البقية او مع بقائها اي الشروط المتقدمة في حد الصحيح اي من اتصال السند والعدالة وعدم الشذوذ
والعلة مع عدم كثرة الطرق الية كما يجيء في كلامه ان شاء الله تع وذلك ليخرج الصحيح لغيره والحاصل
ان ما كان في اسناده ولو في بعض رواته دون الصحيح في الضبط والاتقان فهو ذا في الشرح ضمير الفصل
اي فذلك الخبر هو الحسن لذاته اذ هو والصحيح سواء الا في تمام الضبط وافاد فائدة الفصل بقوله
لا لشيء خارج اي حتى يصير به حسنا لغيره وهو اي الحسن له من خارج هو الذي يكون حسنا مع
كونه ضعيفا في نفسه بسبب الاعتضاد اي باشتداده بكثرة اسناده نحو حديث المستور اي الراوي
الذي لم يتحقق عدالته ولا جرحه قال السخاوي المستور من لم ينقل فيه جرح ولا تعديل وكذا اذا نقلا
ولم يترجح احدهما وفي حاشية تلميذه قال المصنف الراوي ان لم يسم كرجل يسمى مبهما وان ذكر مع عدم تمييز
فهو المهمل وان ميز فان علم يروعنه الا واحد فمجهول والا فمستور انتهى والحاصل ان الراوي لم يتحقق اهلية
المكتفي فيها بغلبة الظن وكذا ما كان ضعفه سوء حفظ رواته مع كونه عدلا ضعيفا بالنظر الى ذاته
لكنه قد يصير حسنا لغيره اذا تعددت طرقه فانه حديث المستور مما يتوقف فيه وتعدد طرقه قرينة
ترجح جانب قبوله فهو حسن لذاته فكل من الحسن لذاته والصحيح لذاته انما يحصل بكثرة الطرق لان
راوي الصحيح ظاهر العدالة وراوي الحسن مستور العدالة ويشكل على هذا قول النووي من حفظ
على امتي اربعين حديثا ورد من طرق كثيرات بروايات متنوعات واتفق الحفاظ على انه حديث
ضعيف وان كثرة طرقه ويؤيده ما قال الحافظ المنذري انه ليس في جميع طرقه ما يقوى وتقوم
الحجة اذ لا يخلو طريق منها ان يكون فيها مجهول او معروف مشهور بالضعف نعم قال الحافظ ابو طاهر
السلفي في اربعينه انه روي من طرق وتقوى بها وركنوا اليها وعرفوا صحتها وعولوا عليها واجاب عنه
المنذري بانه يكون اه يكون سلك في ذلك مسلك من راى ان الاحاديث الضعيفة اذا انضم بعضها
الى البعض اخذت قوة فظهر ان المسئلة مختلف فيها اما في نفسها او في اختلاف الضعيف من الخفة

والشدة

والشدة ولذا قال السبكي وغيره الحديث اذا اشتد ضعفه لا يعمل به ولا في الفضائل وكان المراد بالشديد الضعف
ان لا يخلو طريق من طرقه عن كذاب او متهم بالكذب ويدل عليه وضع المسئلة من نحو المستور والله اعلم
وخرج باشتراط باقي الاوصاف الضعيف اي وخرج بقية الشروط الضعيف وهو ما لم يجمع شروط
الصحيح او الحسن ولو بفقد شرط واحد مما يرجع لطعن في الراوي ولو بالمخالفة او سقط في السند
ويتفاوت ضعفه كتفاوت صحة الحديث وحسن الحسن فاعلى المراتب بالنظر لطعن الراوي ما انفرد به
الوضاع ثم المتهم به ثم الكذاب ثم المتهم به ثم الفاسق ثم فاحش الغلط ثم فاحش المخالفة ثم المختلط
ثم المبتدع الداعي ثم مجهول العين او الحال وبالنظر للسقط المعلق بحذف السند كله من غير ملتزم الصحة
كالبخاري ثم المعضل ثم المرسل الجلي ثم الخفي ثم المدلس ولا انحصار لما في هذه فتعريف الحسن لذاته خبر الواحد
بنقل عدل خفيف الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ به ثم الضعيف ما ليس بصحيح ولا حسن وهذا
القسم من الحسن اي الحسن لذاته مشارك بكسر الراء للصحيح في الاحتجاج به اي في اصل الاستدلال
والعمل به ولهذا ادرجته طائفة من المحدثين في الصحيح وان كان اي الحسن دونه اي دون الصحيح في الرتبة
والقوة كما عرف من حديهما ومشابه له للصحيح في انقسامه لمراتب بعضها فوق بعض طرقه اي اسانيد
الحسن يصحح بتشديد الحاء الاولى المفتوحة اي ينسب الى الصحة بكثرة ويحكم عليه بانه صحيح قال السخاوي
وانما يعتبر الكثرة والجمعية في الطرق المنحط اما عند التساوي او الرجحان فيحتمل مع وجود اخر يكفي وحاصله
ان الحديث الحسن لذاته اذا روي من غير وجه حيث كانت رواته منحطة عن مرتبة رواة الاول ومن وجه
واحد مساو له او راجح يرتفع عن درجة الحسن الى درجة الصحيح وصار ثاني قسمي المسمى بالصحيح
لغيره وهو غير صحيح لذاته وانما يحكم له بالصحة عند تعدد الطرق اي او طريق واحد مساو او راجح
لان للصورة المجموعة قوة تجبر بفتح الفوقية وضم الموحدة اي تصلح وتعوض القدر الذي قصر بضم
الصاد من القصور المأخوذ من القصر به اي بسبب ذلك القدر ضبط راوي الحسن عن راوي الصحيح

Copyright © King Saud University